

لبنان : منظمة العفو الدولية تكرر بواعت قلقها إزاء أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء في لبنان

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء الأنباء الأخيرة حول ترحيل 300 لاجئ عراقي من لبنان، بينهم طالبو لجوء ولاجئون، إلى دول لا يتمتعون فيها بالحماية من الإعادة القسرية، وإزاء وفاة اثنين من اللاجئين العراقيين في الحجز. وقد أعربت المنظمة في مناسبات عديدة عن قلقها إلى السلطات اللبنانية المختصة بشأن أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء في لبنان. وفي فبراير/شباط 2002، بعثت منظمة العفو الدولية بمذكرة إلى السلطات اللبنانية أعربت فيها عن قلقها إزاء الأنباء العديدة المتعلقة بعمليات الاعتقال المنهجية ل طالبي اللجوء واللاجئين وإعادةهم القسرية، ومزاعم ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ضد اللاجئين وطالبي اللجوء أثناء اعتقالهم من جانب السلطات اللبنانية، والتي لا يبدو أنه تم إجراء تحقيقات وافية فيها.

ولا تشكك منظمة العفو الدولية بحق السلطات اللبنانية في مراقبة إقامة الأجانب أو وضعهم القانوني وإبعاد المقيمين منهم بصورة غير شرعية من أراضيها أو ممارسة السيطرة على حدودها. بيد أن المنظمة تعارض اعتقال الأفراد اللذين تعترف بهم المفوضية العليا للاجئين كلاجئين أو طالبي اللجوء الذين يجري النظر في حالاتهم في مكتب المفوضية المذكورة في بيروت، إلا إذا استطاعت السلطات الإثبات بأن الطرد يعود لسبب مشروع حسب المعايير الدولية. ويجب عدم تعريض طالبي اللجوء للاعتقال والسماح لهم بالتمتع بحرية التنقل أثناء دراسة طلبات اللجوء التي قدموها إلى المفوضية. كذلك تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء الإبعاد المنهجي ل طالبي اللجوء واللاجئين إلى دول لا يتمتعون فيها بالحماية من الإعادة القسرية إلى دول أخرى يمكن أن يتعرضوا فيها لانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي المذكرة التي قدمتها إلى السلطات اللبنانية، أعطت منظمة العفو الدولية أمثلة ملموسة على طالبي لجوء أفراد، ومن بينهم أشخاص تعترف المفوضية بأهم لاجئين ممن جرى اعتقالهم على أساس دخولهم غير الشرعي وتم إبعادهم فيما بعد، وعلى حالات لاجئين ظلوا رهن الاعتقال إلى ما بعد انتهاء فترة عقوبتهم، وعلى مزاعم بممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وعلى حالات وفيات في الحجز. ومنذ كتابة المذكرة، تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً عن وفاة طالبي لجوء عراقيين هما خالد سالم عزراوي وعلي الكوت في الحجز بسجن رومية خلال شهر مارس/آذار 2002. وربما تعزى وفاتهما إلى عدم توفير المساعدة الطبية الكافية لهما.

كذلك تضمنت مذكرة المنظمة حالات لأشخاص قُصّر مثل محمد حسن مجيد الخفاجي، وهو لاجئ معترف به ولد في العام 1986 من أب عراقي وأم إيرانية، جرى القبض عليه في 29 سبتمبر/أيلول 2001 بسبب دخوله إلى لبنان بطريقة غير شرعية، وظل في الحجز إلى ما بعد انتهاء عقوبته البالغة أسبوعين، وفيما بعد أُعيد قسراً إلى شمال العراق بينما ظلت عائلته في لبنان.

وبينما ترحب منظمة العفو الدولية بالرد العليّ للنائب العام التمييزي عدنان عضوم على مذكرتها، تشعر المنظمة بالقلق من عدم إجراء تحقيق كافٍ كما يبدو من جانب السلطات اللبنانية في معاملة طالبي اللجوء واللاجئين ويبدو أن السلطات تصر على عدم التمييز بين وضع اللاجئين وطالبي اللجوء من ناحية ووضع المقيمين بصورة غير شرعية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال يساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء أنباء تشير إلى أنه خلال شهر إبريل/نيسان

